الأنباء
السبت 8 نوفمبر 2014

ما بعد التمديد لمجلس النواب: انتخاب رئيس وإنجاز قانون للانتخابات

معلومات لـ «الأنباء»: عون لن يطعن بشرعية البرلمان الممدد له

بيروت ـ عمر حبنجر

سلك التمديد لمجلس النواب اللبناني طريقه نحو الاقرار، وجاء التفهم الدولي والإقليمي للتمديد ليدعم حجة القوى السياسية التي حملت لواءه، ويقدم لها سندا معنويا، بغياب شعبية مثل هذا القرار، لأن غايته، كما بات واضحا هو منع مجلس النواب من السقوط في الفراغ، الذي بلغه موقع رئاسة الجمهورية، في ظل تعنت بعض الأطراف الداخلية المعنية، بتشجيع من الظروف الاقليمية.

على أن هذا الدعم السياسي لخطوة مجلس النواب مشروط بأمرين: انتخاب رئيس جمهورية في أسرع وقت وإنجاز قانون جديد للانتخاب ضمن مهلة الشهر التي حددها رئيس مجلس النواب والذي دعا اللجنة النيابية التي تتولى درس قوانين الانتخاب في 17 نوفمبر، وإعلانه العزم على إعادة طرح القوانين الموجودة في مجلس النواب على التصويت لاعتماد أحدها، إذا لم تتوصل اللجنة المذكورة الى الاتفاق على القانون.

معارضة التمديد انحسرت على المستوى النيابي، لتستمر على الصعيد الإعلامي من خلال منابر الثامن من آذار، التي تجاهلت كون مكونات هذا الفريق الأساسية المتمثلة بحزب الله وحركة أمل وكتلة لبنان الحر الموحد (سليمان فرنجية) كانت القوة الدافعة باتجاه التمديد، وتابعت حملتها على «تشريع الضرورة» الذي أقره المجلس لنفسه، ربما من قبيل تطييب خاطر العماد ميشال عون وكتلته التي خاضت في هذا السياق معركة خاسرة.

وضمن هذه الحملة اعتبرت قناة «الجديد» أن ثمة ثلاثة مستحيلات ستواجه المجلس النيابي في ولايته الإضافية الجديدة، الاستحالة الاولى هي تنفيذ شرط انتخاب رئيس الجمهورية وهذا يدخل في علم الاساطير، والثانية تتعلق بالشرط الثاني وهو إقرار قانون انتخاب جديد، فما لم ينجزه المجلس في خمس سنوات ونصف السنة لن يهبط عليه الوحي في سنتين وسبعة أشهر، أما الاستحالة الثالثة فتكمن في زوال الظروف الاستثنائية التي تحول دون إجراء الانتخابات، ولا ننسى أن لبنان متعاقد دوما مع «الظروف الاستثنائية» و«أحكام الضرورة» و«القوة القاهرة» وسواها من المبررات السياسية عند الحاجة.

الحاملون على خطوة مجلس النواب، يلعب بعضهم دور محامي الشيطان، لقد كان أملهم معقودا على الوزراء المسيحيين الذين عارضت كتلهم التمديد في المجلس لرد مرسوم التمديد في جلسة مجلس الوزراء، والذي يتطلب توقيع جميع الوزراء، نيابة عن رئيس الجمهورية الغائب، فقد اكتفى الوزراء التسعة بالاعتراض، وعدم التوقيع، ليصبح المرسوم نافذا بعد خمسة أيام.

هذا الموقف لوزراء كتلة عون والكتائب ووزراء الوسط المدعومين من الرئيس ميشال سليمان أضعف حجة الحاملين على قانون التمديد، يضاف إلى ذلك عدم مبادرة أي نائب من اي كتلة معترضة على تقديم استقالته من المجلس احتجاجا على التمديد الذي يدعي معارضته، وهو المستفيد منه بلا مقابل، علما أن بوسع النائب المستقيل ان يترشح في انتخابات فرعية تفرضها استقالته، وقد يكون فوزه مضمونا، استنادا الى الطابع البطولي لمثل هذه الاستقالة.

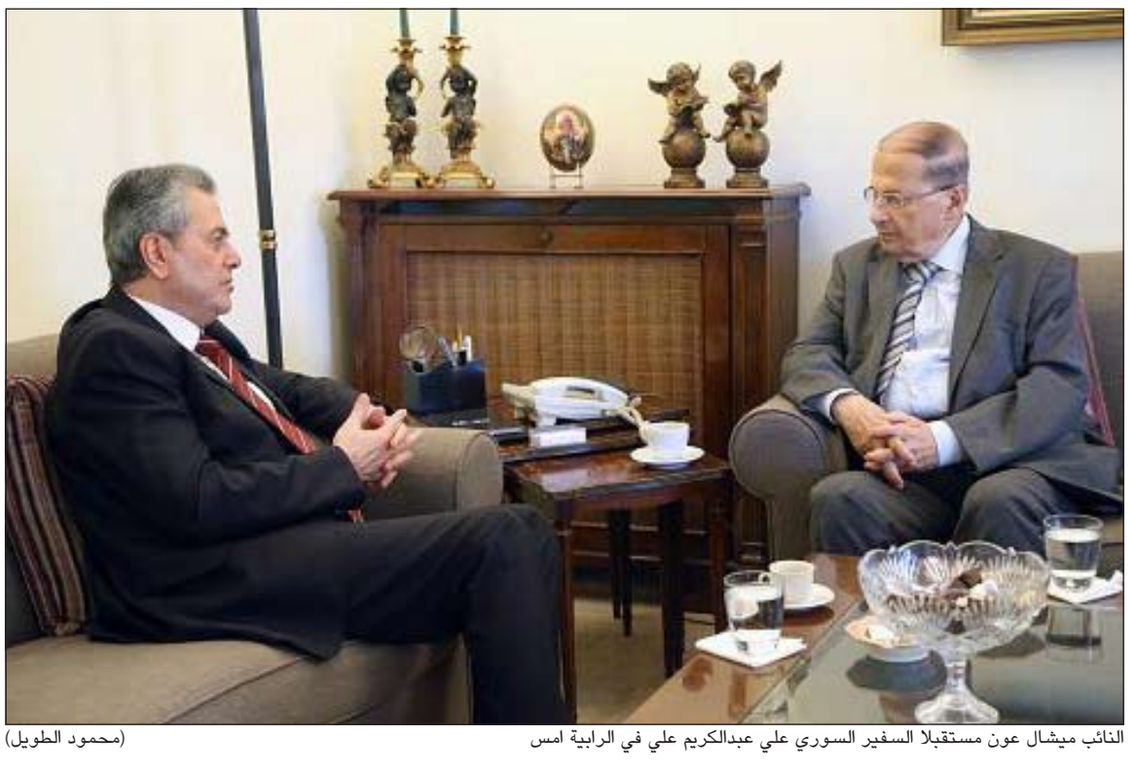
النائب ميشال عون مستقبلا السفير السوري علي عبدالكريم علي في الرابية امس (محمود الطويل)

السفير الفرنسي ينفي كلاماً لباسيل عن كون فرنسا طرحت المثالثة على إيران

البطريرك الراعي قرر مقاطعة السياسيين والتواصل مباشرة مع الدول التي تحركهم

بري: التمديد أبغض الحلال في الديموقراطية

الانتخابات الفرعية ستجري حكما في دائرة جزين الانتخابية، لاختيار نائب للمقعد الذي شغر بوفاة النائب ميشال الحلو، ولقد بدأت الحملة الانتخابية لهذا المقصد منذ اليوم.

وهكذا سلم المعترضون على التمديد بأن ما كتب قد كتب، وبدأوا مسيرة قبول الواقع، تحت غطاء من القنابل الدخانية الإعلامية.

رئيس الحكومة تمام سلام تناول في مجلس الوزراء موضوع التمديد للمجلس النيابي دون التعليق عليه، مؤكدا على أولوية انتخاب رئيس الجمهورية.

أوساط الرئيس السابق ميشال سليمان قالت ان امتناع وزرائه الثلاثة في الحكومة عن توقيع القانون حصل بالتوافق معه لسببين: أولهما ان سليمان كان تقدم بطعن ضد التمديد الاول امام المجلس الدستوري لأن موقفه من التمديد لم يتغير وثانيهما لأنه لم يلحظ ملة زمنية محددة لانتخاب رئيس الجمهورية.

في هذا الوقت نفى السفير الفرنسي في لبنان باتريك باولي مضمون تصريح وزير الخارجية جبران باسيل، والذي نسب الى فرنسا طرح فكرة تحويل الحكم من المناصفة بين المسلمين والمسيحيين كما هو الحال الآن، الى المثالثة بين السنة والشيعة والموارنة، على ايران، واعلن السفير تمسك بلاده باتفاق الطائف الذي يرعى الحياة الدستورية في لبنان الآن.

من جهته، البطريرك الراعي قال إن الاقنعة سقطت اليوم عن وجوه المسؤولين في لبنان، واضاف من سيدني (استراليا) انهم يهدمون ونحن نبني على الرغم من كل شيء، داعيا المنتشرين اللبنانيين الى الحفاظ على جنسيتهم اللبنانية، لأن لبنان بحاجة اليهم للخروج من المستنقع الذي وضعه فيه السياسيون.

واضاف: لن تغمض لنا عين عن التجاوزات والمخالفات وعمليات الهدم المبرمج للكيان اللبناني، ولن يصمت لنا لسان ولن يخفت صوت، بل سنبقى امام شعبنا وفي وسطه ووراءه لحمايته من الذئاب الخاطفة.

الراعي أعلن مقاطعته للسياسيين المحجمين عن انتخاب رئيس الجمهورية، وقال: لن اتكلم معهم بعد اليوم، بل سأتواصل مع الدول التي تحركهم في الخارج.

وفي رد غير مباشر على البطريرك قال النائب زياد اسد عضو كتلة التغيير والإصلاح، ما دخل بكركي بالسياسة؟ لنذهب ونرى فقراء المسيحيين بلا بيوت ولا قدرة على دفع اقساط اولادهم في المدارس الكاثوليكية كان على البطريرك ان يزور جزين قبل استراليا، لقد أعطى اكثر من موعد ثم تراجع لأسباب نجهلها!

لكن يبدو ان الهوة الى اتساع بين رئيس المجلس نبيه بري ورئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، الذي كشفت ازمة التمديد للمجلس ضعف بنيان تكتله، بعدما خرجت منه كتلة فرنجية لتقف في صف التمديد، وكتلة الطاشناق التي حضرت الى المجلس، رغم مقاطعة عون، ولو انها لم تشارك في التصويت.

بري وصف التمديد الحاصل بأنه أبغض الحلال في الديموقراطية، وقال ان المصلحة العليا للدولة، فضلا عن الأوضاع الأمنية غير المساعدة وغير المطمئنة لإجراء الانتخابات، هي التي أملت التمديد.

وأضاف: أنا لا أريد دروسا من احد ولا تنظيرا من احد، وقد عملت ما يمليه علي واجبي وضميري وحسب.

وقال بري ردا على سؤال: لا حاجة لأن يوقع اعضاء الحكومة قانون التمديد، لأنه يصبح نافذا بعد 5 ايام من إقراره.

وأشار رئيس المجلس الى ان الأولوية الآن هي لانتخاب رئيس الجمهورية ثم وضع قانون الانتخاب، في خلال شهر.

مصادر التيار الوطني الحر اكدت حرص التيار على عمل الحكومة وبقائها، وسينظر في قضية الطعن بقانون التمديد امام المجلس الدستوري، بعد نشر المرسوم بالجريدة الرسمية، لكن في معلومات لـ «الأنباء» ان العماد عون لن يطعن بشرعية المجلس الممدد له، لأن هذا المجلس هو الذي سينتخب رئيس الجمهورية، بعد 24 نوفمبر موعد استئناف المفاوضات النووية الاميركية الايرانية، وانعكاساتها المحتملة على الرئاسة اللبنانية.

ونفت المصادر ان يكون العماد عون أخل بأي اتفاق أبرمه مع الرئيس بري، وأشارت الى ان عون لم يقل امام رئيس المجلس انه ضد التمديد.

رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع دعا الى انتخاب رئيس الجمهورية، بدل التلهي بالاتهامات المتبادلة التي لا تطعم خبزا.

جعجع أطلق عبر الفيسبوك نداء الى كل من هم ضد الفراغ، والى كل من يقولون انهم ضد التمديد والى كل من يدعون العمل لمصلحة المسيحيين، وكل من يريد خيرا للبلد، دعاهم الى النزول الى مجلس النواب اليوم قبل الغد وانتخاب رئيس، فيسقط التمديد ويتبدد الفراغ.

بيد ان امين سر تكتل التغيير والإصلاح النائب ابراهيم كنعان، يرى ان الفراغ يملأ بالانتخاب وليس بالتمديد للمجلس. والمادة 27 من الدستور لا تجيز للنائب ان يختصر او يمدد ولايته دون العودة للناخبين.

وكان وزير الخارجية جبران باسيل شبه التمديد بعملية السطو على إرادة الناس.

وقد رد عليه النائب انطوان زهرة، عضو كتلة القوات اللبنانية بالقول: ان من اغتصب الإرادة الشعبية بتوزير باسيل الخاسر في الانتخابات النيابية لا يحق له الكلام عن اغتصاب السلطة.

وقال زهرة: لم يعد هناك شيء اسمه تكتل التغيير والإصلاح بعد حضور كتلة تيار المردة الى المجلس وتصويتها الى جانب التمديد وكذلك فعلت كتلة حزب الطاشناق بحضورها الجلسة وتصويتها ضد التمديد. وبذلك عاد التيار الوطني الحر الى حجمه الطبيعي.

صفقة نوعية بين حزب الله وموسكو

بيروت: نقل موقع «بنت جبيل» ومركزه في جنوب لبنان منطقة نفوذ حزب الله، عن صحيفة «برافدا» الروسية في أحد أعدادها الصادرة تحت عنوان «الحرب الذكية على الإرهاب»، أن صفقة سرية عقدت بين حزب الله من جهة وبين مجمع الصناعات الحربية الإلكترونية الروسية، تقوم على تصنيع الأخير 500 خوذة مراقبة رقمية مهمتها كشف المواد المتفجرة المخفية، وذلك عبر منظومة متكاملة متصلة بنظارات مخصصة لهذا الغرض.

وأشارت الصحيفة إلى أنه تم التوقيع على العقد الذي بقيت قيمته طي الكتمان، لافتة إلى أن الظهور الأول لهذه المعدات سجل في مراسم إحياء ذكرى عاشوراء في الضاحية.

وأفاد موقع «الحدث نيوز» الإلكتروني المؤيد لحزب الله، بأن العناصر التي ظهرت خلال إحياء ذكرى عاشوراء «تتبع لوحدة الرضوان العسكرية التي تشمل قوات التدخل والخاصة في الحزب، وهي مجموعة عالية التدريب والمهارة أعدت منذ مدة وفق تدريبات خاصة تخاطب ظروف العمل الصعبة وتحاكي التكتيكات العسكرية الخاصة بوحدة إيغوز الإسرائيلية، إحدى أمهر وحدات النخبة». ونقل الموقع عن مصادر مطلعة أن «الوحدة فخر الصناعة العسكرية للمقاومة ويوكل إليها المهمات التي لا تسند إلى غيرها».

زيارة جنبلاط إلى روسيا.. استكشافية وخاصة

بيروت: وصل النائب وليد جنبلاط إلى موسكو على رأس وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي ضم، الى وزير الصحة وائل أبو فاعور، نجله تيمور.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكي إن الزيارة تأتي تلبية لدعوة من وزارة الخارجية وسيلتقي خلالها كبار المسؤولين يتقدمهم وزير الخارجية سيرغي لافروف ونائبه لشؤون الشرق الأوسط، موفده الى المنطقة، ميخائيل بوغدانوف وعدد من كبار الشخصيات.

ولم تستبعد المصادر أن يتم ترتيب لقاء بين جنبلاط والرئيس الروسي فلاديمير بوتين إذا سمحت الظروف بذلك خلال الزيارة التي تستمر حتى يوم غد السبت.

ويصف مراقبون (بحسب تقارير صحافية) هذه الزيارة بأنها ذات طابع «استكشافي» يريد جنبلاط من خلالها معرفة اتجاهات الوضع في سورية والمنطقة من جهة، وميول روسيا تجاه مرشحي الرئاسة في لبنان من جهة أخرى. كما أن للزيارة هدفا آخر خاصا هو تعريف نجله تيمور الى المسؤولين الروس و«الرفاق القدامى».

ويرى محلل قريب من الدوائر الروسية أن زيارة جنبلاط تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لموسكو، انطلاقا من اعتبارات عدة، أبرزها أنه يمثل طائفة أساسية تشكل عصبا مهما للأقليات في المنطقة، في ظل ما تتعرض له الأقليات في سورية والعراق.

كذلك، تعرف موسكو أن خيوط جنبلاط تمتد الى أبعد من حدود لبنان الطائفية والجغرافية والسياسية، ولذلك استقبلت موسكو بحفاوة وحرارة الزعيم الدرزي الذي كان ولايزال حليفا وصديقا ورفيقا على رغم المتغيرات التي شهدتها المنطقة، وتقلبات بورصة مواقف جنبلاط خلال الأعوام الماضية.

النائب الجميل يتبرع براتبه للجيش

بيروت: أبلغ النائب سامي الجميل الى الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر في كتاب رسمي التبرع براتبه ومخصصاته الشهرية بدءا من الشهر الاول من الولاية الممددة للمجلس النيابي الى حساب التعويضات العائدة لعائلات شهداء الجيش اللبناني والى اجل غير مسمى.

ولفتت مصادر مطلعة لصحيفة «الجمهورية» الى أن الجميل عبر بهذه الطريقة عن تجاوبه وتناغمه مع الرأي العام الذي طالب في مناسبات عدة بوقف رواتب النواب الممدد لهم.

تقرير إخباري

تطور حكومي في قضية العسكريين المخطوفين: المقايضة.. والاتصال بدمشق

تميزت جلسة مجلس الوزراء أمس الأول بالعرض الذي قدمه رئيس الحكومة تمام سلام حول قضية العسكريين. وقال أحد الوزراء إن الموفد القطري أحمد الخطيب سلم المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم لائحة مطالب «داعش» و«النصرة»، فضلا عن لوائح اسمية بينت وجود 17 جنديا لدى «النصرة» مع جثة لأحد الشهداء العسكريين و9 جنود لدى «داعش» مع جثتين لشهيدين من العسكريين. وأوضح المصدر الوزاري نفسه أن الموفد القطري ترك المطالب بعهدة الجانب اللبناني الذي أقفل الأبواب أمام الخيارين اللذين حاولت «النصرة» فتحهما مع الجانب اللبناني وهما:

الأول: إطلاق سراح 10 موقوفين من رومية مقابل كل عسكري لبناني (فيكون مجموع المنوي إطلاق سراحهم 260 موقوفا في رومية مقابل 26 عسكريا لبنانيا)، وهذا الخيار رفض الجانب اللبناني وضعه على الطاولة لأنه يعني إطلاق سراح كل الموقوفين المتشددين في رومية.

الثاني: إطلاق سراح 7 موقوفين من رومية و30 سجينة سورية في السجون السورية مقابل كل عسكري لبناني (فيكون مجموع المنوي إطلاق سراحهم 182 موقوفا في رومية و780 سجينة سورية في السجون السورية)، وهذا الخيار رفضه أيضا الجانب اللبناني لأنه يشبه بنتائجه الخيار الأول الى حد كبير.

أما الخيار الثالث الموضوع على طاولة المفاوضات حاليا (ورقة «النصرة»)، ولو ليس بحرفيته، فهو ينص، بحسب المصدر الوزاري، على إطلاق سراح 5 موقوفين في رومية و50 سجينة سورية في السجون السورية مقابل كل عسكري لبناني (فيكون مجموع المنوي إطلاق سراحهم 130 موقوفا في رومية و1300 سورية في السجون السورية).

وقالت تقارير صحافية إن مبدأ المقايضة حسم من الجانب اللبناني لكن ذلك سيكون من ضمن مسار تفاوضي طويل. وعلم أن اللجنة الوزارية المكلفة متابعة القضية اختارت الاقتراح الثالث، وبالتالي فإن الحكومة اللبنانية تبدو مضطرة إلى التواصل الرسمي مع الحكومة السورية، التي لا تظهر حماسة استنادا إلى التجارب السابقة في قضيتي مخطوفي أعزاز وراهبات معلولا.

وأشارت مصادر وزارية معنية إلى أن «السوريين غير متحمسين للتعاون إلا بوجود قرار وتفويض واضحين من السلطة السياسية اللبنانية للواء عباس إبراهيم لمتابعة القضية، وأن الملف لم ينضج 100٪ بعد حتى يذهب إبراهيم إلى سورية، وعندما تنضج سيزور سورية».

وسئل وزير الداخلية نهاد المشنوق، عما إذا كانت الحكومة منحت إبراهيم تفويضا للذهاب إلى سورية، فكان الجواب أن «قرار مجلس الوزراء واضح لناحية الاتصال بكل الدول المعنية لتأمين إطلاق المخطوفين، واللواء إبراهيم سبق أن ذهب إلى سورية في ملفات مماثلة، ونحن لا نخجل بهذا الأمر، وأنا قلت في جلسة اللجنة الوزارية إن مدير الأمن العام يمكن أن يذهب بعلمي وموافقتي إلى أي مكان لإطلاق سراح المخطوفين، والرئيس تمام سلام يدعمنا في ذلك».

أخبار وأسرار لبنانية

● **فرنسا تتحرك باتجاه إيران:** يصل رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية جان فرنسوا جيرو الى طهران مطلع الأسبوع القادم حيث يطرح بشكل مركز الملف اللبناني، بما في ذلك موضوع رئاسة الجمهورية والدفع باتجاه انتخاب رئيس جديد للبنان في أقرب وقت ممكن. وتقول مصادر فرنسية إن باريس على اتصال مع طهران والرياض والڤاتيكان من أجل دفع الملف الرئاسي اللبناني الى الأمام والتوصل الى اتفاق سياسي واسع بما يكفي لتفعيل المؤسسات في لبنان وترسيخ الاستقرار.

وحسب هذه المصادر يمكن لإيران أن تساعد على إعطاء ضمانات لـ 14 آذار من حزب الله والعماد عون، أو التفاوض على مرشح تسوية للرئاسة.

وتقول مصادر سياسية في بيروت قريبة من 8 آذار إن إيران ستدفع بفرنسا الى بحث الاستحقاق الرئاسي مع حلفائها في لبنان وخصوصا حزب الله الذي هو على تواصل مع الديبلوماسية الفرنسية في لبنان، وأيضا الى فتح نافذة مع سورية التي لا يمكن تغييبها عن لبنان وانتخابات الرئاسة فيه.

● **عون وبري:** من نتائج لقاء بري ـ عون الأخير في عين التينة الاتفاق على جلوس وزير المال علي حسن خليل مع وزير الطاقة أرتور نزاريان ووزير الخارجية جبران باسيل ووزير الأشغال غازي زعيتر لإزالة سوء الفهم والتباعد في المواضيع الوزارية الذي سرعان ما يتطور الى تباعد سياسي «غير مستحب» في هذه المرحلة. ولكن الإشكالات والملابسات التي أحاطت بموضوع التمديد أدت الى تجميد هذه الاجتماعات التنسيقية وتأجيلها.

ولا يخفي بري استياءه من غياب نواب «التيار الوطني الحر» عن الجلسة النيابية، مكررا الجزم بأنه كان قد تبلغ نية العماد ميشال عون المشاركة فيها، لكن أمرا ما طرأ على ما يبدو، ودفعه الى تبديل رأيه. وعندما يقال لرئيس المجلس إنه سبق لعون أن أكد أنه سيعارض التمديد، من دون أن يلتزم بحضور الجلسة التشريعية، يجيب مبتسما: «أين سيعارضه.. في المنزل؟».

ويستغرب بري اتهامه باعتماد «الميثاقية الانتقائية» ومراعاة الحريري الرافض للانتخابات على حساب عون المعارض للتمديد، لافتا الانتباه الى أن عدد النواب المسيحيين الذين حضروا الجلسة كان أكبر من عدد المتغيبين، كما ان عدد النواب الموارنة الذين شاركوا كان أكبر من عدد المقاطعين، وحتى على مستوى «تكتل التغيير والإصلاح» حضر نواب «الطاشناق» و«المردة»، فهل يكون شرط الميثاقية المسيحية متوافرا أم لا؟

● **الراعي والأقطاب الموارنة:** قالت مراجع مسيحية إن البطريرك بشارة الراعي قرر عدم إطلاق أي مبادرة جديدة باتجاه الزعماء الموارنة الـ 4، بعد تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية للشهر السادس على التوالي. وأنه ينوي تكريس جهده في الأيام المقبلة على شد عزيمة المجتمع المدني وبخاصة المسيحي من أجل القيام بحملة ضغط على الطبقة السياسية اللبنانية لإجراء انتخابات الرئاسة الأولى.

● **ماذا أبلغ الحريري قهوجي؟:** أبلغ الرئيس سعد الحريري قائد الجيش العماد جان قهوجي أن تيار المستقبل بنوابه وكوادره يقف خلف الجيش اللبناني ويدعمه في مواجهته للمسلحين والإرهابيين سواء في منطقة البقاع أو في طرابلس والضنية والمنية وعكار، وأن الأصوات التي كان تسمع ضد الجيش من مقربين لـ «المستقبل» لن يكون لها أي صدى بعد اليوم. وكشفت مصادر تيار المستقبل أن الرئيس الحريري كان حازما مع جميع المناصرين والمقربين بأن لا تغطية لأي شخص مهما كان موقعه يتعرض لمؤسسة الجيش أو لقيادته، وأن ما حصل في السابق في هذا الاتجاه لن يتكرر بعد اليوم، ولا وجود لـ «حمائم» و«صقور» في تيار المستقبل، وستكون بيئة «المستقبل» أكثر البيئات احتضانا للمؤسسة العسكرية.

● **خطران يهددان لبنان:** أكد المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم أن «ثمة خطرين لايزالان حتى اليوم يتهددان لبنان وهو يحشد قواه لمواجهتهما بكل الوسائل المتاحة، هما الخطر الإسرائيلي وخطر الإرهاب التكفيري».

ولفت في افتتاحية العدد 14 من مجلة الأمن العام، الى أن «التلازم بين الجيش والشعب يولد دينامية لابد من توافرها في الاستحقاقات الكبرى. إن الصهيونية والإرهاب التكفيري يتساويان من حيث الخطورة، بل يتماثلان من حيث الأهداف، وكل طرف يعزز موقع الآخر، ولم تعد العلاقة العلنية والضمنية بينهما سرا على أحد»، معتبرا أن «التصدي لهما ممكن شرط رفض الارتباط بما يطرح من «أجندات» تجعل البعض مرتهنا لها في صورة مباشرة أو غير مباشرة، عن قصد أو غير قصد». وشدد على أن «حماية لبنان مسؤولية اللبنانيين جميعا»، مشيرا الى أن «المؤسسات العسكرية والأمنية في الصفوف المتقدمة وعلى خط النار، وهي في حاجة الى ظهير وحاضنة».

● **الاحتياطات الأمنية:** تقول تقارير صحافية إن حاجز الخوف قد انكسر، والعيون الأمنية ستبقى مفتوحة في كل المعابر الجوية والبرية والبحرية، وثمة نصائح أسديت إلى شخصيات سياسية وروحية وعسكرية وأمنية بوجوب عدم التهاون مع الاحتياطات الأمنية التي درجت العادة على اتخاذها. ويؤكد بألا مساومة ولا مهادنة مع المجموعات الإرهابية وألا تنازلات للإرهابيين في موضوع العسكريين المخطوفين. ويوضح المرجع الأمني أنه لا يمكننا القول ان طرابلس مدينة آمنة إلا بعد إلقاء القبض على أبرز رموز المجموعات الإرهابية وهما شادي المولوي وأسامة منصور.

● **المولوي ومنصور:** ترددت أنباء غير مؤكدة عن أن المطلوبين شادي المولوي وأسامة منصور مازالا في منطقة باب التبانة وأنهما متواريان، حيث تم ربط مصيرهما بمصير العسكريين اللبنانيين المخطوفين.